

## زار الرئيس السنيورة في السراي الحكومي هارون: المستشفيات لم تعد مسؤولة عن أي تأخير في توقيع العقود



(تصوير دلاني ونهرا)

- ❖ **سئل: من تقصد تحديداً؟**
- فاجاب: مثلاً تعاونية موظفي الدولة، حتى الآن مرّت خمسة أيام على قرار مجلس الوزراء من دون أن توقع التعاونية العقود مع المستشفيات.
- ❖ **سئل: ماذا كان موقف الرئيس السنيورة تجاه ذلك؟**
- فاجاب: رئيس الحكومة أصدر تعليمات واضحة بضرورة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، هذا الأمر لا جدل فيه ولا مجال للتفسير، هناك بعض البنود الصادرة عن مجلس الوزراء بحاجة إلى توضيح، وإذا كان من متضرر من ذلك فهو المستشفيات، ولكننا قبلنا بكل حسن نية أن نتحاور مع كل المسؤولين على اعتبار أن هذه القرارات نقطة انطلاق ونبدأ بتصحيح الأمور لإعادة العمل بشكل طبيعي في ما يختص بالمواطنين. ستبقى هناك مشكلات ونحن منفتحون على البحث فيها ونصرّ على حلها تبعاً لأنها لا تحلّ مجتمعة بكبسة زر. ولكن في مقابل حسن النية الذي أبديناه، على المسؤولين في الجهات الضامنة أن يقابلوا بحسن نية وبروح الحوار نفسه.
- ❖ **سئل: هل هناك ضغط سياسي؟**
- فاجاب: نحن لا ندخل في السياسة، بل لدينا مهمة اجتماعية صحية. لا نقبل بأن يكون علينا ضغط سياسي، ونأمل في ألا يكون هناك ضغط سياسي على أحد، ولكن في الوقت نفسه نطالب المسؤولين في الصناديق الضامنة بالألا يتجهوا إلى السياسيين لتغطية موقف معين يريدون اتخاذه. فإذا لم ندخل نحن السياسيين فهم لن يدخلوا في هذه القضية الاجتماعية الصحية التي تطاول كل المجتمع بكل مشاربه السياسية.

حذر رئيس نقابة أصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان المهندس سليمان هارون من أن «أي تأخير في توقيع العقود لم تعد المستشفيات مسؤولة عنه»، وقال «نحن جاهزون لتحمل مسؤولية تجديد العقود في الوقت الراهن، وعلى الجهات الضامنة أن تلتزم بالقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء ولاسيما قرار توحيد التعرفة الاستشفائية لجميع الجهات الرسمية الضامنة».

استقبل رئيس الحكومة فؤاد السنيورة في ١٧ آذار الفائت في السراي الحكومي وفدًا من نقابة المستشفيات برئاسة هارون الذي قال بعد اللقاء: صدر قرار عن مجلس الوزراء بتوحيد التعرفة الاستشفائية لجميع الجهات الرسمية الضامنة، ونحن كمستشفيات بالرغم من أن هذه التعرفة لا نراها تليي الطلب لتنمية القطاع الصحي، وبالرغم من التحفظات ونظراً إلى الوضع الاجتماعي والحياتي قرّرنا القبول بها. ولكن للأسف نفاجاً أن بعضاً من الجهات الرسمية يبدي نوعاً من الممانعة تحت عناوين شتى، تارة نسمع احدهم يقول انه من باب المحافظة على المال العام، وآخر يقول انه من باب التوازن المالي في الصناديق الضامنة. والسؤال الذي نطرحه، هل الجميع ملزم بتنفيذ قرار مجلس الوزراء أو أن هناك مجالاً للمماطلة وإضاعة الوقت؟ هناك من يتظاهر في الشارع لأنه لم يستطع الدخول إلى المستشفيات بحسب ما يعلنون، هناك مشكلة واقعة وبالتالي ليس هناك من مجال لأي شخص في أي جهة ضامنة، أن يؤخر الموضوع وتحديداً في توقيع العقود مع المستشفيات. وفي مطلق الأحوال أي تأخير في إمضاء العقود لم تعد المستشفيات مسؤولة عنه، نحن جاهزون لتحمل مسؤولية تجديد العقود في الوقت الراهن، وعلى الجهات الضامنة أن تلتزم بالقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء وتحديداً هذا المجلس الذي يضم كل الفئات السياسية وكل المناطق، وبالتالي لم يعد هناك مجال لأحد أن يعتبر نفسه حريصاً على المال العام أو التوازن المالي أو التوازن الاجتماعي أكثر من هذه الحكومة تحديداً.